

الحرثي: طبيب للرجال وآخر للنساء في مركز الرميثية الصحي

امراض الاطفال تختلف عن امراض الكبار وتحتاج الي طبيب متخصص في هذا الجانب والمسؤولون في وزارة الصحة يعملون هذا الامر. وأشاد الحرثي بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة والمسؤولون فيها للارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين. معربا عن امله في تلافي حالات القصور التي اشار اليها في مركز الرميثية التخصصي.

الامراض التناسلية عندما يكون الطبيب ليس من أبناء جنسهم، وبالتالي يعرفون عن المعالجة لهذه الاسباب، معربا عن امله في ان تراعي وزارة الصحة هذا الجانب وتعيده اهتماما وتعمل على توفير اطباء من الجنسين لمعالجة الرجال والنساء. وأشار الحرثي الي ان المركز كذلك يفتقر الي وجود طبيب اطفال، حيث يتم عرض الاطفال المرضى على طبيب عام، موضحا ان

طالب النائب حسين الحرثي وزارة الصحة بتخصيص طبيب لمعالجة الرجال وطبيبة لمعالجة النساء بمرکز الرميثية التخصصي. وقال الحرثي ان الوزارة قامت بتطبيق نظام طب العائلة في المركز، وهي خطوة تشكر عليها، ولكن آلية عرض المرضى على العيادات داخل المركز تحتاج الى مراجعة، حيث اشتكى المراجعون من الحرج في الإفصاح عما يعانونه من امراض، لاسيما

وافق على رفع الحصانة عن الطاحوس والهاجري وهايف ورفض رفعها عن الغانم والطببائي وأبن الراحل عبدالعزيز الخالد المجلس أحال ملف «الوحدة الوطنية» إلى لجنة «الظواهر السلبية» و«التعليمية»



الرئيس جاسم الخرافي ونائبه عبدالله الرومي وأمين السر نليهي الهاجري على المنصة

كذلك تعزيز الانتماءات الغثوية البيغضة وتشويه الصورة الحضارية الناصعة للمجتمع الكويتي بما عرّف عنه من التزام بالتلاحم والتكافل والأخلاص للوطن ونبذ كل مظاهر المساس بوحدة أهل الكويت بجميع شرائحهم واطيافهم.

وقال ان الكل يدرك تماما ان الوحدة الوطنية هي السبيل الحصين لأمنا الوطني وهي الدرر الراقية من كافة المخاطر والتهديدات «وهذا ما اكنته التجربة عبر تاريخ الكويت الزاخر بصور التلاحم الوطني لاهل الكويت ووحدهم وتكافلهم في السراء والضراء».

واكد ان كل تلك المظاهر والممارسات كانت موضع اهتمام كبير ويحث مستفيض في مجلس الوزراء وقد تابع وتدارس الاجراءات التي باشرت الجهات المعنية باتخاذها في مواجهة هذه الممارسات المسيئة بما تمثله من عبث بمقومات الامن الوطني وتهديد لثوابتنا الوطنية الراسخة.

وذكر الوزير الروضان ان مجلس الوزراء اتخذ كل التدابير اللازمة لتفعيل القوانين السارية وتحريك الدعوى الجزائية ضد كافة المتسببين في الممارسات المسيئة للوحدة الوطنية وحالة جميع المخالفين للنيابة العامة بما تقتضيه تلك المخالفات من توقيع الجزاء والعقوبات الرادعة وفقا للأحكام التي تضمنها قانون الجزاء وقانون المطبوعات وقانون المرئي والمسموع ودون الاخلال بأبي عقوبات أشد تنص عليها القوانين الأخرى. وفيما يلي التفاصيل:

وافق مجلس الامة في جلسته العادية امس على اقتراح بتكليف لجنتي برلمانيتين بمتابعة الاجراءات الحكومية في شأن ما أثير أخيرا من ممارسات من شأنها المساس بالوحدة الوطنية.

ويقتضي الاقتراح المذكور بتكليف لجنة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد متابعة الاجراءات الحكومية المعلنة في شأن تلك الممارسات ومدخلات النواب خلال الجلسة واعداد تقرير بشأنها ومن ثم احالته على المجلس.

وكان المجلس قد وافق على فتح بند «ما يستجد من أعمال» بناء على طلب الحكومة لمناقشة الممارسات «المستتكرة والغريبة» التي شهدتها الساحة الكويتية أخيرا من ممارسات ومظاهر «مستتكرة وغريبة» على

الوطنية وحمائيتها «مسؤولية الجميع أفرادا ومؤسسات» وانها لن تتساهل في ردع كل من تسول له نفسه العبث بالثوابت الوطنية ومقومات الامن الوطني.

وقالت الحكومة في بيان لها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان، ان الجميع تابعوا بكثير من الحرارة والامل والاستياء ما شهدته البلاد أخيرا من ممارسات ومظاهر «مستتكرة وغريبة» على المجتمع الكويتي من شأنها المساس بالوحدة الوطنية وبث بذور الفتنة والفرقة بين ابناء المجتمع. وأضاف الروضان ان من شأن تلك الممارسات

سعدون حماد: هناك قضايا كبدية ضد بعض النواب بعضها زجها وزير الداخلية بشكل خاطئ، حيث ادعى مشاركة خالد الطاحوس في انتخابات فرعية علما انه كان معتقلا، من يضرب الوحدة الوطنية يسرح ويمرح ووزير الداخلية من صدقائه، والمحكمة قالت في مجلس 2008 انه لا يجوز مشاركة هذا الجاهل ووزير الداخلية عندما اعتقل خالد الطاحوس، لماذا لم نعتقل صاحب قناة السور، ويفترض ان اول من يحاسب هو وزير الداخلية، ايضا قبيلة الهواجر ويمثلهم دليهي الهاجري، فكيف اجروا انتخابات فرعية؟ يا وزير الداخلية ملما داهمت البيوت لماذا لم تداهم قناة السور، انت على علم بهذا الجاهل وانت تستقبله في لبنان واماكن اخرى.

الخرافي: هل يوافق المجلس على بند الرسائل الواردة (موافقة).
د.محمد البصيري: موضوع المواطنة حساس ولتقمس من المجلس الموافقة على تلاوة بيان الحكومة بهذا الشأن.
الخرافي: اسما من طلبات رفع الحصانة.

على الوحدة الوطنية، لذلك سيادة القانون مهمة جدا لانها لا تجبر الفرد على الجوء للقبيلة او العائلة او الطائفة، ومن يخترل الاحداث في القضايا التي اثيرت قبل يومين فهو مخطئ.
عبدالله الرومي: اهل الكويت كلهم لحمة واحدة بدو وحضر ستة وشيعة بنوها في السابق وادفعوا عن الكويت، ولكن ما نشهده اليوم فنتة وخلل، وتعزيز المواطنة ليس حجة واماني بل غرس امانتي وحج وتسامي وعلو، نحن الآن مواطننا في خطر، نريد تعزيز المواطنة في المدارس، نرفض المساس بالقبائل وبالسنة وبالشيعة وبالحضر، ولا يوجد من يقبل بما حدث، ودينا الاسلامي يحثنا على الحفاظ على بلدنا.

الخرافي: هل يوافق المجلس على بند الرسائل الواردة (موافقة).
د.محمد البصيري: موضوع المواطنة حساس ولتقمس من المجلس الموافقة على تلاوة بيان الحكومة بهذا الشأن.
الخرافي: اسما من طلبات رفع الحصانة.

طلبات رفع الحصانة
انتقل المجلس لمناقشة طلبات رفع الحصانة النيابية.
الخرافي: سنسجد المناقشة بنصف ساعة، ولكل متحدث 5 دقائق.



جانب من جلسة أمس

الخرافي: هل يوافق المجلس على بند الرسائل الواردة (موافقة).
د.محمد البصيري: موضوع المواطنة حساس ولتقمس من المجلس الموافقة على تلاوة بيان الحكومة بهذا الشأن.
الخرافي: اسما من طلبات رفع الحصانة.

الخرافي: هل يوافق المجلس على بند الرسائل الواردة (موافقة).
د.محمد البصيري: موضوع المواطنة حساس ولتقمس من المجلس الموافقة على تلاوة بيان الحكومة بهذا الشأن.
الخرافي: اسما من طلبات رفع الحصانة.



عسكر العنزي ومحمد الطير

حريصون على بلدهم ولا تخلطوا المسمي بالمحسن وعلى الحكومة ان تتقف وتصدر مذكرة لجلب من هرب من البلد وتقدمه لامن الدولة.
عادل الصرعاوي: صاحب السمو كان يركز على الوحدة الوطنية ولكن لالاسف ما من مجيب ولا اعفي تتافع عن نظام ولا تدافع عن افراد، ولدي قائمة اسماء اتحدث فيها في فاذا تظاهروا سلميا فهذه صورة من صور الديموقراطية (الخرافي يقاطعه)، ويتابع العدة: الكويتيون

قاطعته.
خالد العدة: اتحدث عن رسالة لجنة الظواهر السلبية بشأن تعزيز المواطنة وهناك حالة تجاوز الاستجوابات والاتجاه نحو التنمية ولكن فجأة اتسى من بيت الفرقة بين ابناء المجتمع الواحد، ونقول لوزير الاعلام يجب ان تنتفض وايوك ذو المواقف الصلبة هذه القناة منذ اسابيع تفرز الكويتيين، فاذا تظاهروا سلميا فهذه صورة من صور الديموقراطية (الخرافي يقاطعه)، ويتابع العدة: الكويتيون

الخرافي: نحن في بند الرسائل ولا يجوز تدخل بموضوع ونحن لم ننه بند الرسائل الواردة واذا قدم لي طلب سافتح باب النقاش.
عادل الصرعاوي: (نظام): بند الرسائل الواردة، هناك رسالة من لجنة الظواهر السلبية تطلب ندرس موضوع المواطنة والمخدرات لذلك من يتحدث عن هذا الموضوع لا يخرج عن بند الرسائل.
الخرافي: منحت الزلزلة فرصة الحديث وكذلك الدقباسي ولكن حينما تحدثت عن احداث معينة

17 نائباً: رئيس الحكومة مسؤول عن تقصير الوزراء

وأيضاً مما يؤسف له تراخي وزير الداخلية في القيام بواجبه تجاه الشخص الذي قام ببيت الفتنة وتركه يغادر البلاد عياناً جهاراً رغم ان مجلس الوزراء أعلن عزمه على اتخاذ الإجراءات الحازمة تجاه المتسببين ولكن بعد فوات الأوان وبعد معادرة المتسبب والذي أشعل فتيل الفتنة.
ان واجب المسؤولية الملقاة على عاتقنا والقسم الذي أقسمناه عليه بالذود عن مصالح الشعب يدعوننا الى مطالبة سمو رئيس مجلس الوزراء وهو المسؤول دستورياً عن رسم السياسة العامة للحكومة، وهو ايضا المسؤول عن اختيار الوزراء، وبالتالي فهو المسؤول عن تقصيرهم، كما انه مسؤول عن محاسبتهم، باتخاذ الإجراءات الكافية لحماية أمن واستقرار البلد والحفاظ على نسيج المجتمع وكرامة المواطنين وأعراضهم، وعليه فإن أي تقصير في اتخاذ مثل هذه الإجراءات يدعوننا الى استخدام جميع الأدوات الدستورية قياماً بواجبنا وأداءً للأمانة التي حملنا اياها الشعب الكويتي.
وختما ندعو المولى عز وجل ان يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه، الموقعون على البيان: د.فيصل المسلم ود.وليد الطببائي وفلاح الصواغ وسالم النملان ومبارك الوعلان وسعدون العتيبي ود.ضيف الله بورمية ود.محمد الهيلة ود.جمعان الحريش ود.محمد هايف، حسين مزيد وخالد العدة، خالد السلطان، شعيب الموييزري، علي الدقباسي ومحمد الطير.

أصدر 17 نائباً بياناً بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه مثبيري الفتنة عبر الإعلام الفاسد، وجاء في البيان: لقد تابعنا بقلق شديد استغلال البعض لوسائل الإعلام لضرب الوحدة الوطنية والسعي لتهديد استقرار البلد والتحريض ضد فئات ومكونات المجتمع الكويتي، واذا كان سلوك هذا البعض ليس بجديد فقد سبق ان حذرنا مرارا وتكرارا من هذه الانتهاكات الخطيرة والتي يربعاها ما يعرف بـ «الإعلام الفاسد»، من نحو ما يزيد على ستة وبشكل متواصل ومتكرر الا ان ما بثته قناة «السوء» وما أعادت بثه قناة «سكوب» من حديث لأحد دعاة الفتنة في الكويت يقطر سماً وتعصبا وتجنبا على افراد وفئات المجتمع الكويتي فإننا نشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق هذه القنوات وأمثالها ممن دأب على بث الفتنة والفرقة في المجتمع الكويتي، وان مما يؤسّف له تأخر وزير الإعلام في اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها بإغلاق بث محطة «السوء» من داخل الكويت بحجة ان ترخيصها هو من خارج الكويت، ولكنه يعود وبعد ساعة من هذا التصريح ليعلن أنه تم التوصل الى طريقة لإغلاق هذه القناة المذكورة مما يدل على التراخي في القيام بالواجب والمسؤولية الملقاة على عاتقه في حماية المجتمع من المخربين والمفسدين والذين يسعون الى ضرب وحدة المجتمع.



صالح عاشور والشخ أحمد العبدالله خلال الجلسة

لجعل وظيفتهم ضمن الأعمال الشائقة

إطفائيون تجمهروا أمام مجلس الأمة والتقوا نوابا للمطالبة بحقوقهم



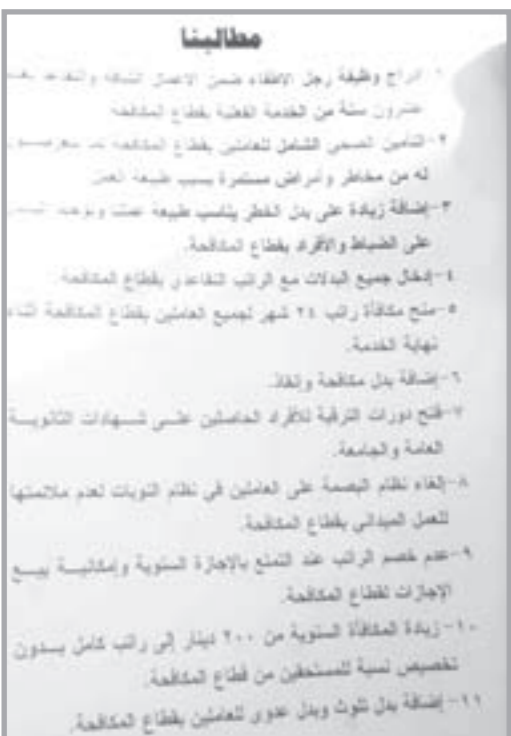
طالب عدد من رجال الإطفاء بإدراج وظيفة رجل الإطفاء ضمن الأعمال الشائقة والتقاعد بعد 20 عاما من الخدمة الفعلية الى جانب تمتعهم بنظام التأمين الصحي الشامل للمخاطر التي يتعرضون لها، ومنهم زيادة على بسدل الخطر مع ادراج البدلات ضمن الراتب التقاعدي، ومنح مكافأة راتب 24 شهرا لجميع العاملين في قطاع المكافحة مع اضافة بدل مكافحة وأنقاد.

مطالبات الإطفائيين تم نقلها الى النواب أمس في مجلس الأمة بعد تجمع نظمه نحو 50 اطفائيا في ساحة الإرادة كما شددوا في طلباتهم على الغاء نظام البصمة وعدم خصم الراتب عند التمتع بالإجازة السنوية وزيادة المكافأة السنوية من 200 دينار الى راتب كامل دون تخصيص نسبة للمستحقين، وكذلك اضافة بدل تلوث.

وكان عدد من الاطفائيين بدأوا في التوافد على ساحة الإرادة صباح امس وقام مدير امن العاصمة اللواء طارق حمادة بالإشراف على تنظيم التوافد، كما حضر مسؤولون وتسلموا متطلبات الاطفائيين لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها.



الإطفائيون أثناء تجمهرهم أمام بوابة مجلس الأمة



مطالب الإطفائيين كما سلموها للنواب

مطالبنا

- 1- ادراج وظيفة رجل الإطفاء ضمن الأعمال الشائقة والتقاعد بعد 20 سنة من الخدمة الفعلية بقطاع المكافحة
- 2- التأمين الصحي الشامل للمخاطر بقطاع المكافحة
- 3- له من مفاصل وأرض مسطحة بسبب طبيعة العمل
- 4- إجازة زائدة عن الحد بقطاع المكافحة
- 5- على المكافحة والإقرار بقطاع المكافحة
- 6- إخراج جميع البدلات مع راتب تقاعد بقطاع المكافحة
- 7- عدم مناقشة راتب 24 شهر لجميع العاملين بقطاع المكافحة أثناء نهاية الخدمة
- 8- إجازة بدل مكافحة وإقرار
- 9- فتح قنوات الترقية لتفرد العاملين على تسهيلات الترقية العامة والخاصة
- 10- إقرار نظام البصمة على العاملين على نظام التوقيت لعدم ملائمتها للعمل البدائي بقطاع المكافحة
- 11- عدم خصم الراتب عند التمتع بالإجازة السنوية وإمكانية بيع الإجازات بقطاع المكافحة
- 12- زيادة المكافأة السنوية من 200 دينار الى راتب كامل بدون تخصيص نسبة للمستحقين من قطاع المكافحة
- 13- إقرار بدل تلوث وبدل عود للعاملين بقطاع المكافحة